

التنمية الصناعية

Economic Development

أهمية التصنيع في دول العالم الثالث لماذا التنمية الصناعية ؟

- العلاقة وطيدة بين التنمية والتصنيع ، وهذا ما جعل دول العالم الثالث تعتقد بفكرة أن التصنيع هو أفضل طريق نحو التنمية ، والمبررات الداعمة لذلك هي :-
 - ١- أن هذه الدول استنفذت كل امكانيات التطوير الزراعي (قانون الغلة المتناقصة) ، كما أن أسعار السلع الزراعية غير ثابتة ومستمرة في التآرجح ، وأقل من أسعار السلع الصناعية ، أي ان اسعار السلع الزراعية لم يعد مجزي.
 - ٢- يعد التصنيع امر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي ، فمعظم الدول النامية دول زراعية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة . لأن المنتج الزراعي المصنع أغلى سعرا في الأسواق كما أن امكانيات تصديره أكبر ، كما أن الإنتاج الصناعي يستطيع أن يمد قطاع الزراعة بالعديد من إحتياجاته ، مثل الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية ، كما يزيد فترة تواجد المواد الغذائية في صورها المصنعة على مدار السنة . اذا فالتصنيع امر ضرورية للتنمية الزراعية.

- ٣- أن الاعتماد على التصنيع يقلل من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من العالم المتقدم ، لأن التكنولوجيا هي حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي ولزيادة معدلات الإنتاج ورفع الجودة .
- ٤- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في إستهلاك الإنتاج الزراعي ، بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في إستهلاك الإنتاج الصناعي .
- ٥- يفضل التصنيع كإستراتيجية للتنمية نظرا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي ، خصوصا أن معظم أراضي الدول النامية تتناقص مساحتها بسبب التصحر .
- ٦- يوفر التصنيع النقد الأجنبي ، وذلك بانتاج ما تحتاج اليه بدلا من الإستيراد .

معوقات التصنيع في الدول النامية

- أصبح واضحا أن النظام الإقتصادي العالمي يؤثر تأثيرا كبيرا على التقدم الصناعي في الدول النامية ، وتأثير المناخ الدولي على التصنيع في الدول النامية يكون بطريقتين ، مباشرة وغير مباشرة ، ويكون ذلك عن طريق : -
- ١- الممارسات التجارية للدول المتقدمة ، ولا سيما اسلوب حماية منتجاتها عن طريق فرض التعريفات الجمركية (الحرب التجارية بين الصين وأمريكا) ، مما يؤثر سلبا على مستقبل التصنيع بالدول النامية. مثل :-
- أ- رفع قيمة التعريفات الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد .
- ب- تحديد الحصص الإستيرادية.
- ج- منح تصاريح بالاستيراد بحيث يمكن التحكم في معدلات الإستيراد.
- د- التشديد في مواصفات البضائع المصدرة .

- الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة ، التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الصناعية في الدول النامية لأن لهذه الشركات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الإقتصادية للدول النامية ، عن طريق الإتفاقيات السياسية ، أو عن طريق ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها.
- المعونات والإتفاقيات التجارية ، فالعديد من الدول النامية ولا سيما الدول الصغيرة تتلقى المعونات من أجل إقامة المشروعات الصناعية . ويكون دور هذه المعونات معيقا لعملية التنمية في هذه الدول غالبا لسببين : -
- ١- اولهما: الشروط التي تفرضها الدول المقدمة للمعونات، قد تصل الى المساس باستقلال وسيادة الدولة النامية .
- ٢- ثانيهما فيكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية ،فتأخذ الدول المانحة فكرة سيئة عن هذه الدول .
- ٣- تذبذب اسعار الصادرات المصنعة للدول النامية وبالتالي العائد من الصادرات . ويعود ذلك لارتباط تقويم صادرات الدولة النامية بالعملات الاجنبية ، اضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية

- ضعف كفاءة اليد العاملة ونقص الخبرات الفنية القدرة على تحمل عبء التصنيع ، ويرجع هذا غالبا الى عاملين اثنين :-
- اولهما صعوبة تكيف اليد العاملة القادمة من الزراعة مع اساليب التصنيع الغربية عنه .
- ثانيهما أن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول المتخلفة لا زالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتكوين، كالتلقين .
- استعمال تكنولوجيات قديمة في الإنتاج ، أو متطورة يصعب التحكم فيها مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة .

استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

- يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية ، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي ، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- ١- أن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود الى حالة النمو الاقتصادي الذاتي ، أي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الاقتصادي الذاتي.
- ٢- الاستراتيجية تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا معناه انه لا يمكن أن تتطابق استراتيجيتان للتنمية ، لأن استراتيجيات التنمية تفصل على مقياس كل دولة ، وفقا للشروط المذكورة آنفا.
- ٣- الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجية التنمية لكل دولة ، فمن دولة حارسة (النيوكلاسيك) الى دولة متدخلة (الكلاسيك) ، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها .

أنواع استراتيجيات التنمية الاقتصادية

• **استراتيجية احلال الواردات :** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تشييد مشاريع صناعية بقصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل (عجز الميزان التجاري واردة أكبر من الصادرات). وقد ظهرت هذه الاستراتيجية وانتشرت في دول امريكا اللاتنية ، وكان التوجه لمثل هذه الاستراتيجية راجع لتعاضم العجز التجاري للدول النامية ، وذلك لانخفاض أسعار موادها الاولية المصدرة (البترول في الدول العربية ثمار نخيل الزيت في ماليزيا) ، وأدى تزايد هذا العجز إلى الحد من استيراد المواد الاستهلاك وقيام صناعات محلية لإنتاج هذه المواد كلياً أو جزئياً. وتمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث هي:-

• **المرحلة الاولى:** إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (احلال واردات بدائي).

• **المرحلة الثانية :** انتاج مواد استهلاكية معمرة (، أدوات كهرومنزلية ... الخ) نتيجة للإختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الاولى ، وذلك باعانة من الشركات المتعددة الجنسيات .

- **المرحلة الثالثة :** إنتاج المواد الوسيطة ، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية ، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.
- أن لجوء الدول النامية إلى التصنيع يهدف أساسا إلى بناء قدرات إنتاجية ذاتية ، والقضاء على التبعية للخارج ، إلا أن هذه الاستراتيجية تعمل عكس هذا الاتجاه ، لأن المتتبع لمراحلها الثلاث يلمس أنها كلما تقدمت في التطبيق ازدادت اختناقا وبالتالي تبعية ، وذلك نظرا للصعوبات التي واجهتها ومنها :-
- أ - انتقال إستيراد هذه الدول من إستيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهضة .
- ب - اعتماد هذه الاستراتيجية على إحلال السلع الإستهلاكية ، وهذا لا يؤدي إلى تغيير البناء الصناعي في البلد ، لأنه تصعب الإنطلاقة من الصناعات الاستهلاكية إلى إقامة صناعات الأساس.
- ج - ضيق السوق الداخلية الذي يجعل مردود الصناعات محدودا زمانيا ومكانيا ، ألا أن هذه المعضلة يمكن أن تحل في اتجاه الدول النامية إلى التكامل الإقليمي والدولي .
- د - إن مثل هذه الاستراتيجية لم تتمكن من التخفيف من حدة مشكلة البطالة الذي تعانيه الدول النامية ، نظرا لطبيعة التكنولوجيا المستعملة .

أهداف الدول من هذه الاستراتيجية

• أولا الدول النامية :-

• احلال هذه الصناعات محل الاستيراد ، أي أنها تقيم هذه الصناعات في بلدانها لتغطية الاحتياجات المحلية ، بدلا من الإعتماد على استيرادها من الخارج ، خاصة أنها تمثل احتياجا مطلوبا بشدة بعد مرحلة حرمان طويلة نسبيا ، ويكون هذا على العموم من أجل تصنيع مواد خام متوفرة في البلد المعني بدلا من تصديرها خاما ، ومن ثم استيرادها سلعا مصنعة . فبدلا من تصدير القطن والجلود كمواد خام الى البلدان الاجنبية ، واستيراد الالبسة والاحذية المصنعة ، يتم تحويل المواد الخام في البلد المنتج لهذه المواد.

• ب- اقامة هذه الصناعات من أجل التخصص في التصدير وهي الحالة التي اخذت في الشيوع أكثر فاكثر في الآونة الأخيرة . فتقام صناعات تحويلية كاملة لا علاقة لها بالاحتياجات الداخلية ومتخصصة فقط ، بالتصدير وخاصة في البلدان المتطورة (الإستفادة من قوة العمل الرخيصة وتوفر المواد الخام المحلية)

• الدول المتقدمة :

- يتمثل في التخلص من تكنولوجيا تقادمت ، وتكون من نوع التكنولوجيا التي أصبحت امكانية تطويرها محدودة ، وبالتالي فهي تحتاج لقوة عمل كثيرة العدد ذات كفاءة محدودة ، وهو عنصر غير مرغوب فيه في ظروف قوة الحركة النقابية وازدياد مطالبها المادية و الاجتماعية ، وهذا يفرض على المؤسسات اجور عالية أكثر من البلدان المتخلفة ، ينبغي عليه في مقابل ذلك أن يقدم إنتاجا يحتاج لمهارة توازي الاجور العالية نسبيا ، لذلك يجب تحويله إلى صناعات اكثر تطورا ، وأن يحل محله عامل أقل كفاءة .

استراتيجية الصناعة للتصدير

- تهدف هذه الاستراتيجية إلى أن تتكفل الدول النامية بإجراء بعض عمليات التصنيع على صادراتها ، حتى تزداد قيمتها في السوق العالمية ، و أخذت هذه الاستراتيجية اتجاهين:-
- الأول : أقطار اسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطية قبيل تصديرها ، كما حدث في البلاد المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيماوية).
- الثاني : أقطار احدثت مشاريع صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة ، اعتمادا على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (مثل صناعة النسيج والمطاط) ، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.
- و يعود سبب تخلي الدول المتقدمة عن مثل هذه الصناعات ، أو عن مراحل من التصنيع إلى ما يلي.
- التناقضات الحديثة التي ظهرت في الدول المتقدمة والمتعلقة بالبيئة والتلوث ... الخ.
- المواجهة بينها وبين دول العالم الثالث حول شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الإقتصادي العالمي

- وقد نتج عن انتهاج هذه الإستراتيجية مايلي : -
- أ - إحداث مشاريع ضخمة بتكاليف باهضة ، لكن اغلبها لا يصل إلى طاقته الإنتاجية الكاملة . مما أدى إلى امتصاص هذه المشاريع لموارد ضخمة ، أحوج ما تحتاجها الدول النامية في تطوير قطاعات بكاملها.
- ب- مساعدة اقتصاديات الدول النامية على الاندماج في سياق تقسيم العمل الدولي الحديث الذي تفرضه الشركات المتعددة الجنسيات.
- ج- وجود صعوبات كبيرة امام هذه الصناعات ، نظرا للحواجز التي تفرضها الدول المتقدمة لدخول منتجاتها إلى السوق العالمية .

أولاً : الخصخصة PRIVATISATION

- سبق الإشارة إلى المدرسة النيوكلاسيكية بمبادئها والتي منها الخصخصة التي تبنتها دول كثيرة منها إنجلترا في عهد مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء وخصصت ٥٠ شركة في عهدها .
- وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر ، إلا أنها استطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية . وبذلك سعت إلى إحداث انكماش في دور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وخدمة نفقات التعليم العام ، وطلبت من الجامعات تمويل نفسها ، وكذلك خفضت نفقات الصحة ، ونفقات الرعاية الاجتماعية .

تعريف الخصخصة

- **تعريف البنك الدولي :** " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها .
- **تعريف بادوا شيبا نائب مدير البنك المركزي الإيطالي :** " هي سياسة ومرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي ، تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة ، سواء في مجال الملكية أو الإدارة ، باستخدام العديد من الأساليب المتاحة والملائمة.
- **يمكن تعريف الخصخصة مؤسسيا على النواحي التالية**
- **التعريف القانوني:** الخصخصة في مفهومها القانوني تعني التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص
- **التعريف المالي :** الخصخصة هي شكل من أشكال التمويل إذا أنها تعني بيع ما تملكه الدولة من عناصر أصول الشركات إلى القطاع الخاص.

- **التعريف الاقتصادي:** محاولة لإعادة قوى السوق لكي تحكم عملية إنتاج وتوزيع وتخصيص الموارد، من خلال قوى العرض والطلب، التي تحقق الكفاءة الاقتصادية .

دواعي الخصخصة

- هي دوافع داخلية وخارجية
- ١- دوافع داخلية :منها الاقصادى ، السياسية والقانونية ، الاجتماعية .
- أ- الدوافع الاقتصادية
- تحسين كفاءة أداء المشروعات : لكن يجب أن يتواءم مع هذا تعديل التشريعات والقوانين .
- توسيع قاعدة الملكية : بمعنى إتاحة نوع من الفرص المتكافئة أمام صغار المدخرين لتعزيز العائد على مدخراتهم .
- الدوافع المالية : تخفيض الإنفاق العام (خفض دفع روات للعاملين ، خفض الانفاق على صيانة المباني والمنشآت ، تكلفة سيارات المسؤولين ، خفض تكلفة الكهرباء و المياه التى تستخدمها هذه المنشآت فقد تجاوزت مديونيات الجهاز الإدارى للدولة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية الـ ٢٠ مليار جنيه، على مدار السنوات الماضية حتى عام ٢٠١٧ .

- **الدوافع السياسية والقانونية:** يمكن النظر إلى سياسة الخصخصة على أنها حل سياسي تستخدم الحكومة الساعية إلى تجاوز أزمته المالية .
- **الدوافع الاجتماعية :** يرى البعض أن الخصخصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق المزيد من الحرية الشخصية، وتدعيم الحافز الشخصي للإنتاج، والقضاء على السلبية .
- **القضاء على التلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي لا يعمل أو يقصر في عمله وقد يظن البعض أن شدة المحاسبة ليست في صالح العمال .**

الدوافع الخارجية

- - الدعوة للتحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص من طرف الدول المتقدمة : التسليم بأن آليات السوق هي أفضل أداة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد
- - المنظمات المالية الدولية والدعوة إلى الخصخصة : إن حقيقة آليات الاقتصاد العالمي، تعمل في اتجاه نقل أكبر جزء من عبء الركود الاقتصادي إلى العالم الثالث، فالركود الصناعي في الشمال ساعد إلى التدهور أسعار المواد الأولية والطاقة كما أن إجراءات الحماية خفضت إمكانيات تصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الغربية، وهذا ما حفز موارد بلدان الجنوب .
- - المديونية الخارجية وخصخصة القطاع العام : ظهر اتجاه بين الدول المدينة، يرمي إلى مقايضة الديون بحقوق ملكية .

- غير أن أهداف برامج الخصخصة في الدول النامية تختلف عن نظيرتها المتقدمة ، إذ أن الهدف من الخصخصة في الدول النامية علاج الازمة الاقتصادية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وهى عادة تكون جزء مكمل من تلك البرامج التى تهدف إلى تصحيح الآثار السلبية للأداء المالى لمؤسسات القطاع العام على الميزانية العامة للدولة .
- بافتراض أن كفاءة القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام .

أهداف الخصخصة

- جلب الاستثمارات الأجنبية :
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات : أن الخصخصة تخلق جوا من التنافس في السوق، وتدعم فكرة البقاء للأقوى
- - تخفيض التكاليف : إن مؤشر التكاليف يعتبر من أهم المعايير لقياس ربحية المشروع، فتخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى يتيح للمؤسسة فرصة تحقيق نتائج جيدة فترتفع أسعار أسهمها في البورصة .
- رفع كفاءة المؤسسة : عن طريق إدخال المؤسسة إلى الوسط التنافسي .

أساليب وطرق الخصخصة

- تجارب الخصخصة والكتابات الاقتصادية أكدت تعدد أساليب الخصخصة ، وطرق تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة .
- ويتوقف استخدام الأسلوب المتبع في الخصخصة على عدة معايير أهمها
- وفلسفة الدولة التي تحكم عملية الخصخصة
- وقدرة السوق على استيعاب الشركات المطروحة .
- والعائد الذي ترغب الحكومة في تحقيقه
- وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية

- و يمكن تلخيص هذه الطرق في الآتية :-
- **الطرح عام (الطرح الكلي أو الجزئي)**
- يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال المنشأة للبيع للجمهور ، من خلال سوق الأوراق المالية . "ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب من وجهة النظر الاقتصادية ، لما يؤدي هذا الأسلوب من توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة.
- **طرح الأسهم في اكتتاب خاص:**
- يُقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين
- يلاحظ في الطريقتين السابقتين أن عملية الخصخصة تتم من خلال قيام القطاع الخاص بشراء أسهم الشركة الحكومية والمستثمرة في أداء نشاطها ، أما هذه الطريقة فتأخذ شكل شراء أصول الشركة بصفة أساسية ، وتتم هذه العملية بالمزاد العلني
- **ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة**
- قد لا ترغب الحكومات في إضافة المزيد من رأسمال إلى الشركة التي تملكها ، وغالباً ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع أو التحديث لعملياتها ، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأسمال الشركة للقطاع الخاص.

• شراء الإدارة ، أو العاملين للشركة:

- يقصد بشراء الإدارة للشركة قيام مجموعة صغيرة من المديرين بالسيطرة والتحكم في رأسمال الشركة ، كما أنه يمكن تصميم عملية مشابهة من خلالها يحقق العاملون أو الإدارة مع العاملين نفس السيطرة السابقة ، ويفرق بين العملية السابقة وبين إتمام عملية الشراء من خلال الاقتراض من المصارف

برنامج الخصخصة في ماليزيا

- حيث بلغ عدد المشروعات المخصصة ١١٠ مشروعاً منها ٢٥ مشروعاً جديداً تماماً في الفترة من ١٩٨٣م، وحتى ١٩٩٤م، وشاملة للخطوط الجوية الماليزية، الاتصالات، الكهرباء، النقل، البريد والمواصلات، الصرف الصحي، وقد اقامت الدولة استراتيجيتها في هذه التجربة على عدة أسس منها :-
- عملت الدولة على توسع نطاق مشاركة المواطنين
- تراقب الدولة الأنشطة التجارية والمرافق التي تم خصخصتها وبوجه خاص من حيث جودة الخدمات ومناسبة الأسعار وذلك عن طريق إصدار التراخيص لمدة زمنية محددة .
- ألزمت الحكومة شركات القطاع الخاص بتوظيف القوى العاملة المنتقلة إليها لمدة لا تقل عن خمس سنوات مع عدم فصلهم إلا لأسباب تأديبية قانونية، مع عدم تخفيض رواتبهم السابقة كموظفين في الدولة.
- تركز ماليزيا في الخصخصة على تطوير القطاع الصناعي لتلبية الاحتياجات المحلية والتركيز على التصدير وتنويع الصادرات،

تجربة برنامج الخصخصة في البرازيل

• فيرناندو أنريك كاردوسو Fernando Henrique Cardoso

- بإتباع سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي سامحاً للقطاع العام والخصخصة المنظمة أن تلعب دوراً مكماً ومتناغماً في تنمية اقتصاد بلاده . تتصف الإجراءات الاقتصادية والسياسات المتبعة في الخصخصة بالشفافية والمصداقية والعدالة بين كل الأطراف المشاركة
- قامت الحكومة البرازيلية بتهيئة كاملة للمناخ الاستثماري، لتحفيز الإنتاج والتصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي .
- قامت الحكومة البرازيلية بتدعيم المناطق الحرة بمميزات وحوافز وإعفاءات ضريبية لتشجيع التصدير .
- تهتم الحكومة البرازيلية بتنمية مهارات العاملين، كما تقدم الحكومة برامج تدريبية مجانية للعاملين في المدن الرئيسية .

